مساهمة قطاع السياحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1995 -2021

The contribution of the tourism sector to economic diversification in Algeria, an analytical and benchmarking study for the period 1995-2021

مهوبي فطيمة*[1]، مقص سعد[2]

[1]مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، mihoubi.mihoubi28@yahoo.com

[2]مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، saadmeg17@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/05/25 **تاريخ القبول: 2022/10/13**

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أهمية التنويع الاقتصادي في الخروج من دائرة الاعتماد على مورد واحد في الجزائر ومن بين البدائل المتاحة نجد القطاع السياحي، وقد اعتمدنا في دراستنا القياسية على بين إيرادات القطاع السياحي والناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي باستخدام نموذج ARDL للفترة 1995-2021، وهذه ، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي وإيرادات القطاع السياحي، أي أن القطاع السياحي من أهم أسباب تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة ثراء البلد، وهذا مايبرر الدور الفعال الذي يلعبه هذا القطاع كمخرج لاقتصاد الجزائر (دولة ريعية) من شبح الأزمة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، التنمية السياحية، القطاع السياحي، المؤشرات الاقتصادية، الناتج المحلي الإجمالي.

تصنيف JEL: C01، Z32، Z39,

Abstract:

This study aims to stand on the importance of economic diversification in getting out of the cycle of dependence on a single resource in Algeria, and among the available alternatives, we find the tourism sector. 2021, and this study concluded that there is a long-term relationship between the gross domestic product and the revenues of the tourism sector, that is, the tourism sector is one of the most important reasons for achieving economic growth and increasing the wealth of the country, and this justifies the active role played by this sector as an exit to the economy of Algeria (a rentier state) from The specter of the economic crisis.

Key Words: *Economic diversification, tourism development, tourism sector, Economic Indicators, Gross Domestic Product*

JEL Classification: C01 ،Z32 ،Z39.

*مهوبي فطيمة: mihoubi.mihoubi28@yahoo.com:

1. مقدمة:

يكتسي موضوع التنويع الاقتصادي مكانة هامة في الاقتصاديات الريعية التي تعتمد بدرجة كبيرة على منتج واحد في عملية التصدير وكذا الاعتماد عليها كمورد أساسي في تمويل الميزانية، إن الاعتماد على مورد واحد كمحرك للنمو الاقتصادي يمكن أن يعيق أو يوقف عملية التنمية إذا ما انخفضت أسعار هذا المنتج في الأسواق العالمية.

والجزائر مثل باقي دول العالم تبنت عدة استراتيجيات من أجل النهوض بقطاع السياحة وخاصة في ظل الأزمة الخانقة التي تعيشها نتيجة تهاوي أسعار النفط، لذا فهي تسعى جاهدة لتنويع اقتصادها من أجل التخلص من التبعية للريع البترولي والتوجه نحو الاهتمام بالقطاعات المنتجة التي تضيف قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، إذ يضع هذا التوجه قطاع السياحة في المقام الأول من حيث اهتمام الدولة فهو يعتبر أولوية الأوليات، وبالتالي لابد من العمل على إعادة النظر في هذا القطاع عن طريق وضع سياسة تحفيزية تسطر من أجل هذا الأمر وهذا من شانه أن يكون حل للكثير من المشاكل

الإشكالية: لمعالجة هذا الموضوع تطرح الدراسة الإشكال التالي :

ما هي الفرص والإمكانات المتاحة التي يوفرها القطاع السياحي لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

- قطاع السياحة بديل تنموي جيد لتنويع الاقتصاد الجزائري؛
- هناك علاقة طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي وايرادات القطاع السياحي؛

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في واقع القطاع السياحي المعول عليه لتحقيق التنمية خارج قطاع المحروقات لما يلعبه من دور هام في توجيه مسار النشاط الاقتصادي خاصة وأن الجزائر من بين الدول النامية التي تعتمد بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات، وهذا ما استوجب عليها أن تخلق أفاقا واسعة لتحريك النشاط الاقتصادي من خلال النهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها قطاع السياحة.

أهداف الدراسة: نهدف من خلال دراستنا إلى :

- الوقوف على أهمية التنويع الاقتصادي في الخروج من دائرة الاعتماد على مورد واحد.
- توضيح أهم الفرص والإمكانات الجزائرية في مجال القطاع السياحي.

المنهج المستخدم: تستند هذه الدراسة إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي كركيزة أساسية لتوضيح أهداف البحث كذلك المنهج القياسي عن طريق تقدير واختبار النموذج مستعملا البيانات المتحصل عليها من برنامج Eviews10على اعتبار القطاع السياحي كأداة للتنويع الاقتصادي الذي مفاده تحقيق التنمية خارج قطاع المحروقات.

خطة الدراسة: وللإجابة على هذه الإشكالية تعتمد الدراسة على العناصر الآتية:

أولا: استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على التنمية السياحية .

ثانيا: الدراسة القياسية لمساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر

الدراسات السابقة:

- **(دراسة مهيدي حسنية، 2018)** مقال بعنوان: **استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر، السياحة نموذجا .هدفت** هذه الدراسة إلى إبراز الدور لمستقبلي الذي يمكن أن يلعبه قطاع السياحة في تنويع قاعدة

ا الاقتصاد الوطني، وزيادة القدرة الإنتاجية مما ينعكس إيجاب على الموازين الخارجية والداخلية، ويساهم في توفير الفرص الوظيفية للأعداد المتزايدة من القوى العاملة الوطنية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن على الرغم من المقومات الهائلة التي تملكها الجزائر، فان الإمكانيات السياحية المتوفرة لمتحقق الكفاءة المتوقعة لهذا القطاع من حيث العائدات السياحية وفرص التشغيل والمساهمة بالناتج الإجمالي، وقد تم في هذا الصدد اقتراح جملة من السبل من شأنها إعادة الاعتبار لهذا القطاع من خلال طريق وضع سياسة تحفيزية تسطر من أجل هذا الأمر وهذا من شانه أن يقوم بدعم استراتيجية التنويع الاقتصادي بالجزائر.

- **(دراسة مرباح طه ياسين، عيسات فطيمة الزهرة، صيفور فضيلة، 2020)** مقال بعنوان: **صناعة السياحة في الجزائر في ظل التوجه نحو سياسة التنويع الاقتصادي**، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على صناعة السياحة في الجزائر في ظل التوجه نحو سياسة التنويع الاقتصادي في ظل المتغيرات الجديدة، وتوصلت الدراسة إلى أن موقع الجزائر يؤهلها إلى أن تكون من الدول الرائدة إقليميا في مجال السياحة، إلا أن الواقع يشير إلى عكس ذلك، فرغم الاهتمام الكبير الذي أولته الحكومة لهذا القطاع إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جدا.
- **(دراسة بوجمعة شهرزاد، 2021)** مقال بعنوان: **دور الصناعة السياحية في تحقيق التنويع الاقتصادي: دراسة قياسية لتأثير صناعة السياحة على النمو الاقتصادي في ظل التنمية المستدامة للفترة1995-2017**، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير صناعة السياحة على النمو الاقتصادي في الجزائر وقد تم استخدام منهجية التكامل المتزامن واختبار السببية لجرانجر، وقد تم الاعتماد على إيرادات السياحة والنمو الاقتصادي، الإنفاق السياحي، سعر الصرف الفعلي الحقيقي وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، وقد دلت النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات بالإضافة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من الإيرادات السياحية إلى النمو الاقتصادي، وهذا ما يؤكد ضرورة مشاركة الحكومة في تعزيز وتشجيع صناعة السياحة.

2.إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على التنمية السياحية

إن مفهوم التنويع الاقتصادي يطرح على مستويين، فيعرف على المستوى الجزئي على أنه استراتيجية لتنمية المؤسسة التي تهدف إلى توسيع مكونات منتجاتها واستهداف قطاعات سوقية جديدة في نفس الوقت في حين يعرف على المستوى الكلي والذي هو صلب موضوعنا على أنه زيادة عدد مناصب الشغل في إقليم ما بفضل ظهور قطاع نشاط اقتصادي جديد أو التوسع في قطاع نشاط موجود مسبقا وليس هو النشاط الوحيد أو المهيمن في هذا الإقليم.(Paterne، 2013، صفحة 82)

يعرف التنويع الاقتصادي على أنه: محاولة إيجاد صادرات جديدة، ومصادر مختلفة للإرادات غير المصادر التقليدية المعروفة، والعمل على الحصول على إرادات دائمة ومستقلة من خلال التخلي عن الدور القيادي للقطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في كل القطاعات الاقتصادية.(عواد، 2014، صفحة 467)

في اقتصاديات الدول النفطية يعرف التنويع الاقتصادي بأنه عملية الغرض منها تنمية القطاعات غير النفطية وتقليص دور القطاع الحكومي وتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وذلك لتقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي وفي الإيرادات الحكومية.(بلقلة، 2015/2014، صفحة 134)

- **محددات التنويع الاقتصادي**

- **الحكم:** الحكم الراشد شرط أساسي لتهيئة بيئة مواتية للتنويع الاقتصادي وهذا ينطوي على تصميم وتنفيذ سياسات لصالح القطاعات الناشئة وضمان تنميتها في بيئة تسمح لها بالازدهار والمساهمة أكثر في الاقتصاد الوطني
- **دور القطاع الخاص:** يمكن للقطاع الخاص أيضا أن يلعب دورا في تعزيز التنويع، من خلال قيادة الابتكار والنشاط الاقتصادي في القطاعات غير المستغلة. يمكن، على سبيل المثال، الاستثمار في البحث والتطوير الأنشطة جديدة. علاوة على ذلك، الشركات الخاصة غالبا ما تقف على حدود القطاعات الجديدة وجلب الابتكار إلى الاقتصاد.
- **الموارد الطبيعية:** من بين العوامل المختلفة التي لديها القدرة على دفع عجلة التنويع الاقتصادي، حيث يمكن استغلال الموارد لزيادة مجموعة الصادرات والسلع المنتجة.
- **القدرة المؤسساتية والموارد البشرية:** تساعد على تعزيز قدرات وإمكانات التنويع، حيث أن هناك عدد كبير من الدراسات على سبيل المثالMehlum وآخرون 2006التي تشير إلى أن الاختلافات في نوعية المؤسسات يعتبر بالغ الأهمية في تحديد ما إذا كانت البلدان تتجنب لعنة الموارد الطبيعية، فالتنوع الاقتصادي يعتبر عامل مهم في توزيع الدخل والتخلص من الفوارق الاجتماعية في مستويات التعليم وغيرها، كما توصل أيضا (2005)Acemoglu وآخرون إلى أن تأثير المؤسساتية على النمو الاقتصادي يكون على المدى الطويل أكثر من المدى القصير، ويشمل ذلك التأثير الاستثمار في رأسمال المادي والبشري، التكنولوجيا، التنظيم في الإنتاج إضافة إلى العوامل الجغرافية(خنشول، 2020، الصفحات 203-204)

يعد القطاع السياحي أساس تحقيق النمو وتقليص الفقر في العديد من البلدان، حيث تعرف التنمية السياحية بأنها تمثل مختلف البرامج التي تسعى إلى تحقيق الزيادة المستقرة والمتوازنة في الموارد السياحية، وتعميق وترشيد إنتاجية القطاع السياحي، وبالتالي فهي تنطوي على الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها، الأمر الذي يتطلب رسم برامج تخطيط، تستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي، بأقل تكلفة ممكنة، وبأقصر زمن متاح. (الجلاد، 2002، صفحة 43)

كما تعرف على أنها تعظيم الدور الذي يمكن أن يلعبه النشاط السياحي في نمو الاقتصاد من حيث تحسن ميزان المدفوعات وزيادة موارد الدولة من العملات الأجنبية والمحمية وخلق فرص عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة والزيادة في التوسع العمراني عن طريق خلق مناطق جذب سياحية وسكانية في المناطق النائية(ملوخية، 2007، صفحة 45)

1. مكانة قطاع السياحة ضمن المؤشرات الاقتصادية للجزائر

تعتمد السياحة على جملة من المقومات الطبيعية والحضارية والتاريخية التي تعتبر أساس النشاط السياحي، وبدونها لا وجود له، وكذلك المقومات المادية والبشرية التي تسخر لتوفير الخدمات الأساسية للسياح وتلبية احتياجاتهم المختلفة(عنون، 2020، صفحة 71)

- **المقومات الطبيعية:** تتمثل أساسا في المعطيات الجغرافية كالمناظر الطبيعية وأماكن الراحة والترفيه، الجبال، الآثار، الشواطئ، الغابات والصحاري، بالإضافة إلى الظروف المناخية وتمايز الفصول، المناطق الدافئة، الحمامات المعدنية، أي كل مظاهر الجذب السواح؛

- **المقومات التاريخية والحضارية:** وتتمثل في الآثار التاريخية والمعمارية، الدينية والصناعات التقليدية، الفلكلور، الفنون الشعبية المختلفة، العادات والتقاليد؛
- **المقومات المادية والبشرية:** وتتمثل في مدى توافر البنى التحتية، كالمطارات، النقل البري والجوي والبحري، ومدى تطور مختلف القطاعات الصناعية، التجارية، البنوك، العمران...الخ، ومدى توافر الخدمات المكملة كالبريد، الإطعام، الفنادق، المقاهي، مراكز الترفيه والتسلية.

كما تعتمد السياحة على قدرات الدول على تشجيع السياحة بما تقدمه من تسهيلات ومستوى للأسعار وأعمال الترجمة وقدرة دعائية على مختلف وسائل الإعلام على جذب السياح، أمن واستقرار ورعاية صحية كاملة وحسن معاملة وقدرة على إبراز جميع الجوانب والخصوصيات التي قام السائحين بمختلف فئاتهم ورغباتهم.

2. القطاع السياحي وتطور الناتج المحلي الإجمالي

يمثل الناتج المحلي الإجمالي لصناعة السياحة والسفر القيمة المضافة للأنشطة التي تنتج سلعا وخدمات موجهة للسياح كالفنادق وشركات الطيران والنقل أما الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السفر والسياحة فهو يمثل الناتج السابق بالإضافة لقيمة السلع والخدمات المنتجة في الأنشطة المرتبطة بالسياح.

الجدول رقم (01): نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2018_2000)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نسبة المساهمة	1.8	1.8	1.8	1.7	1.6	1.7	1.6	1.5	1.5	1.6	1.5
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018			
نسبة المساهمة	1.4	1.4	1	1.1	1.3	1.4	1.6	1.4			

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، https://www.mta.gov.dz.2018

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي لا تكاد تتعدى 2% وهي نسبة قليلة جدا مقارنة بنسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهذا نتيجة اعتماد الجزائر في اقتصادها على قطاع المحروقات وإهمال القطاع السياحي في معظم برامجها التنموية المتبناة من قبل الحكومات المتعاقبة، حيث نلمس نمو منتظم خلال الفترة (2000_2003)، ثم تذبذب ما بين 2003 إلى 2010، ثم انخفاض خلال الفترة(2012_2018)، ويمكن إرجاع ذلك إلى نقص الهياكل السياحية وندرة المنتوج السياحي وبالتالي ضعف القيمة التي يخلقها هذا القطاع.

3. مساهمة السياحة الجزائرية في التشغيل

تساهم السياحة بشكل كبير في توفير فرص لعمل سواء بطريقة مباشرة بتوظيف الأفراد في النشاطات السياحية أو بطريقة غير مباشرة من خلال بعض الأنشطة والقطاعات المرتبطة أساسا بالقطاع السياحي بحيث يوضح الجدول التالي مساهمة القطاع السياحي في توفير مناصب عمل في الجزائر خلال الفترة(2000_2018).

الجدول رقم (02): المساهمة الكلية والمباشرة لقطاع السياحة الجزائري في التشغيل خلال الفترة (2000_2018)

السنوات	القوى العاملة الكلية للسياحة	معدل نمو القوة العاملة الكلية%	المساهمة الكلية للقطاع السياحي في مستوى التشغيل%	القوة العاملة المباشرة للسياحة	معدل نمو القوة العاملة المباشرة%	المساهمة المباشرة للقطاع السياحي في مستوى التشغيل%	مستوى التشغيل الكلي
2000	292.7	7.72-	4.74	154.7	1.59-	2.50	6180
2001	339.1	15.85	5.44	166.3	7.50	2.67	6229
2002	380	12.06	5.89	180.5	8.54	2.80	6450
2003	412.4	8.53	6.17	180.4	0.06-	2.70	6684
2004	522.7	26.75	6.70	227.5	26.11	2.92	7799
2005	533	1.97	6.63	258.8	13.76	3.22	8045
2006	578.1	8.46	6.52	239	7.65-	2.69	8869
2007	552.7	4.39-	6.43	225.4	5.69-	2.62	8595
2008	519.1	6.08-	5.68	227.7	1.02	2.49	9146
2009	597.2	15.05	6.30	269.1	18.18	2.84	9472
2010	543.2	9.04-	5.58	254	5.61-	2.61	9736
2011	542.9	0.06-	5.66	266.6	4.96	2.78	9599
2012	617.9	13.81	6.08	289.2	8.48	2.84	10170
2013	678.3	9.78	6.29	321.9	11.31	2.98	10788
2014	645.8	4.79-	6.31	302.2	6.12-	2.95	10239
2015	682.9	5.74	6.45	324.6	7.41	3.06	10594
2016	677.9	0.78-	6.25	318.3	1.94-	2.93	10845
2017	678.7	0.16	6.25	320.1	0.57	2.95	10858
2018	685	0.93	6.20	329.5	2.94	2.98	11049

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على:

Knoema 2018)."Algeria-Total contribution of travel and tourism to Employment1995-2018.www.knoema.com&Knoema.(2018).Algeria-Direct contribution of travel and tourism to Employment1995-2018.www.knoema.com&Ministère des Finances-DGPP. (2018)."Emploi et Chômage2000-2018". www.dgpp-mf.gov.dz.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة المساهمة الكلية للقطاع السياحي في مستوى التشغيل الكلي بالجزائر خلال الفترة (2000_2018) تتراوح ما بين 4.74% و6.7% ، كما بلغ متوسطها 6.08%، حيث ارتفعت القوة العاملة الكلية في القطاع السياحي من 292.7 ألف عامل سنة 2000 إلى 685 ألف عامل سنة 2018، أما بالنسبة لنسبة المساهمة المباشرة للقطاع السياحي في مستوى التشغيل بالجزائر خلال نفس الفترة تتراوح ما بين 2.49% و3.22%، كما بلغ متوسطها 2.82% وحيت ارتفعت القوة العاملة المباشرة في القطاع السياحي من 154.7 ألف عامل سنة 2000 إلى 329.5 ألف عامل سنة 2018، هذه النسب الضعيفة جدا تعكس المكانة الضعيفة للقطاع السياحي في الجزائر ضمن الاقتصاد الوطني بالنسبة لمساهمته في التشغيل أي ضعف مساهمته في الحد من البطالة، واحتلت الجزائر المرتبة 132 من حيث مساهمة قطاع السياحة في مستوى التشغيل عالميا.

3-2 مساهمة السياحة الجزائرية في ميزان المدفوعات

تعتبر السياحة مصدرا هاما من مصادر الدخل بالعملات الصعبة نتيجة بيع الخدمات السياحية والسلع المتعلقة بها، وحققت بعض الدول أرقاما كبيرة للناتج السياحي مما ينعكس أثره على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، فالسياحة تمثل صادرات غير منظورة وعنصرا أساسيا من عناصر النشاط الاقتصادي.

الجدول رقم (03): الميزان السياحي الجزائري خلال الفترة (2000_2018)

السنوات	2000	2005	2010	2015	2016	2017	2018
الإيرادات السياحية	102	477	324	347	246	172	250
الإنفاق السياحي	193	660	716	762	556	632	212.5
الرصيد	91-	183-	392-	415-	310-	460-	37.5

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ أن الميزان السياحي سالب خلال الفترة (2000_2017) بحيث بلغ العجز 91 مليون دولار سنة 2000 ليستمر العجز بالزيادة ليصل إلى 460 مليون دولار سنة 2017، وذلك راجع إلى أن حجم الإيرادات السياحية اقل بكثير من حجم الإنفاق السياحي، ويعود سبب نقص الإيرادات السياحية الدولية إلى أن عدد السياح القادمين إلى الجزائر اغلبهم جزائريين مغتربين وبالتالي نفقاتهم تكون ضئيلة جدا مما ينعكس سلبا على المداخيل السياحية وبالإضافة إلى تدني مستوى الخدمات السياحية الأمر الذي يؤدي بالجزائريين قضاء عطلهم خارج البلد.

ثانيا: الدراسة القياسية لمساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر

إن صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وقبل التعرف على الشكل الرياضي للدالة المراد دراستها نشير في البداية إلى رموز المتغيرات المستعملة في الدراسة وهي كالتالي:

المتغير التابع: يتمثل في إيرادات قطاع السياحة ويرمز له بالرمز GDP

المتغير المستقل: يتمثل في الناتج المحلي الإجمالي ويرمز له بالرمز tour

المتغير المستقل: سعر الصرف الفعلي الحقيقي ويرمز له بالرمز reer

الشكل الرياضي للنموذج المتمثل في الدالة التالية:

$$GDP = f(tour, reer)$$

من أجل دراسة هذه الدالة وتغيراتها نقوم باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDLالذي يساعدنا في تقدير النموذج القياسي والصيغة الرياضية للنموذج المراد دراسته هي كالتالي:

$$\Delta \mathbf{GDP}_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_i \, \Delta \mathbf{GDP}_{t-1} + \sum_{i=0}^{q} \emptyset_i \, \Delta \mathbf{tour}_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \varphi_i \, \Delta \mathbf{reer}_{t-i} + \lambda_1 \mathbf{GDP}_{t-1} + \lambda_2 \mathbf{tour}_{t-1} + \lambda_3 \mathbf{reer}_{t-1} + \varepsilon_t$$

1. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والكشف عن جذر الوحدة:Unit RootTest:

من أجل تفادي مشكلة الانحدار الزائف، يتم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة نستخدم اختبارADF، واختبارPPوالجدول أسفله يعرض نتائج اختبار الاستقرارية:

الجدول رقم (04): نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبارADF وPhilips-Perron

المتغيرات	المركبة	نوع الاختبارات		القرار
		Augmented Dickey-Fuller	Phillips-Perron	
LGDP	عند المستوى	-0.680784 (0.9993)	-0.557000 (0.9989)	I(1)
	الفرق الأول	-4.274418 (0.0124)	-4.295009 (0.0119)	I(1)
LTOUR	عند المستوى	-1.988897 (0.5800)	-1.799202 (0.6759)	I(1)
	الفرق الأول	-7.231341 (0.0000)	-10.80199 (0.0000)	
LREER	عند المستوى	-2.780312 (0.2162)	-2.756632 (0.2243)	I(1)
	الفرق الاول	-6.302116 (0.0001)	-6.467766 (0.0001)	

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجاتEviews10

من جدول نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام(ADF)Augmented Dickey-Fuller وPhillips-Perron نلاحظ أن المتغيرات (**LREER**، **LTOUR**،**LGDP**) متكاملين من الدرجة الأولى(1)I.

2. اختبار التكامل المشترك(اختبار الحدود)Bounds test

يعتبر أسلوب ARDL المبني على نموذج UECM او اختبار الحدود ARDL Bound test المقترحة من قبل Pesaran and al (2001) الأنسب للكشف وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، حيث اختبار التكامل المشترك بتقدير نموذج UECMبالصيغة التالية:

$$\Delta \mathbf{GDP}_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_i \, \Delta \mathbf{GDP}_{t-1} + \sum_{i=0}^{q} \emptyset_i \, \Delta \mathbf{tour}_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \varphi_i \, \Delta \mathbf{reer}_{t-i} + \lambda_1 \mathbf{GDP}_{t-1} + \lambda_2 \mathbf{tour}_{t-1} + \lambda_3 \mathbf{reer}_{t-1} + \varepsilon_t$$

ولإجراء اختبار وجود التكامل المشترك بين المتغيرات في النموذج، تتم صياغة الفروض كالآتي:

$H_0 = \lambda_1 = \lambda_2 = \lambda_3 = \lambda_4 = 0$ فرضية العدم: عدم وجود تكامل مشترك =

$H_1 = \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq \lambda_3 \neq \lambda_4 \neq 0$ الفرضية البديلة: وجود تكامل مشترك =

الجدول رقم (05): نتائج اختبار التكامل المشترك) اختبار الحدودBounds test)

NullHypothesis: No

F-Bounds Testlevelsrelationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	32.77393	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
			FiniteSample: n=30	
ActualSample Size	25			
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجاتEviews10

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمةالإحصائيةF-statistic تساوي (32.77393) وهي اكبر من قيمة الحد الأعلى عند مستوى معنوية 1% أي نقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة .

3. اختبارفترات الإبطاء المثلى للنموذج

الشكل رقم 01: نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى

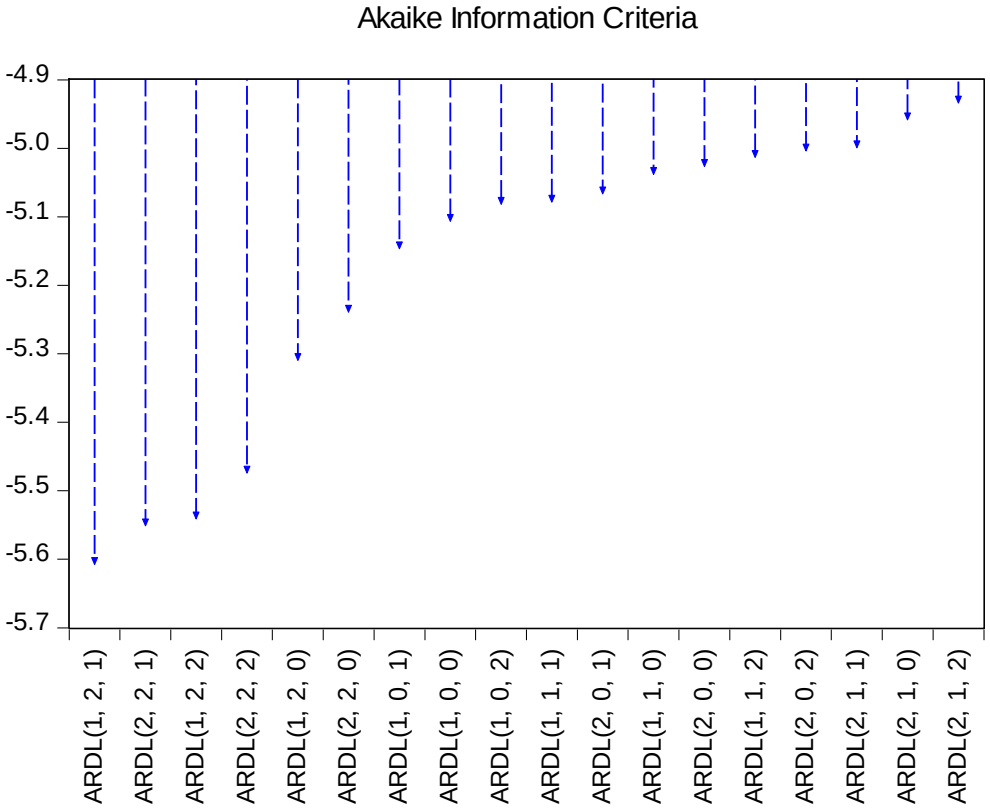

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات Eviews10

4. تقدير معلمات النموذج لأجلين الطويل والقصير

بعد التأكد من وجود خاصية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج من خلال اختبارات الحدود، وقياس فترات الإبطاء المثلى، نقوم بتقدير معلمات نموذج ARDL(1,2,1) قياس العلاقات طويلة الأجل لنموذج على مستوى الأجل الطويل والقصير وفقا لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM.

الجدول رقم (06): : نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ولأجل الطويل لنموذج ARDL(1,2,1)

Levels Equation

Case 2:Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTOUR	0.313036	0.262983	1.190328	0.2494
LREER	1.483563	2.805142	0.528873	0.6034
C	-10.30394	18.06246	-0.570461	0.5754

EC = LGDP - (0.3130*LTOUR + 1.4836*LREER -10.3039)

ARDL Error Correction Regression

DependentVariable: D(LGDP)

SelectedModel: ARDL (1, 2, 1)

Case 2:Restricted Constant and No Trend

Date: 06/07/22 Time: 22:01

Sample: 1995 2021

Includedobservations: 25

ECM Regression

Case 2:Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTOUR)	0.005711	0.004145	1.378025	0.1851
D(LTOUR(-1))	-0.019826	0.004342	-4.566114	0.0002
D(LREER)	-0.121793	0.048967	-2.487252	0.0229
CointEq(-1)*	-0.045110	0.003648	-12.36709	0.0000

R-squared	0.703646	Meandependent var	0.028781
Adjusted R-squared	0.661309	S.D. dependent var	0.020832
S.E. of regression	0.012124	Akaike info criterion	-5.841655
Sumsquaredresid	0.003087	Schwarz criterion	-5.646635
Log likelihood	77.02068	Hannan-Quinn criter.	-5.787564
Durbin-Watson stat	1.095196		

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجاتEviews10

من الجدول أعلاه يتبين أنه في الأجل الطويل الإيرادات السياحية لها تأثير موجب على الناتج المحلي الإجمالي ولكن غير معنوي إحصائيا، وهذا بسبب نقص وعدم تنويع الخدمات السياحية وذلك لان الجزائر تعتبر القطاع السياحي قطاعا ثانويا إذا اعتمدت عليه كبديل لتنويع اقتصادها ستنتظر سنوات لترى انجازاته، وسعر الصرف الحقيقي ليس لديه أي تأثير ذو دلالة إحصائية على الناتج المحلي الإجمالي، أي أن تخفيض سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري لا يرفع من الإيرادات السياحية ، وذلك يرجع إلى أن أغلب السياح الوافدين إلى الجزائر هم الجزائريون المغتربون أما بخصوص سعر صرفهم للعملة الأجنبية فهي لاتتم بمؤسسات خاصة بالصرافة أو البنوك وإنما تكون في السوق السوداء.

أما في الأجل القصير نجد أن الإيرادات السياحية لها تأثير موجب على الناتج المحلي الإجمالي و معنوي إحصائيا حين أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري يؤثر سلبا على الناتج المحلي الإجمالي وذو دلالة إحصائية عند

1%، ويرجع ذلك إلى، حساسية السياح لتغيرات سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري، وعليه يجب توفير الاستقرار الأمني والسياسي لجذب السياح أما بالنسبة لمعلمة تصحيح الخطأ *(1-)CointEq كانت اصغر من الواحد و ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 1%، هذا مايثبت صحة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ، أي أن كل الاختلالات التي تحدث في الأجل القصير يتم تصحيحها في الأجل الطويل بنسبة 4%.

5. الاختبارات التشخيصية للنموذج:

بعد تقدير نموذج ARDL، فإنه من الضروري أن يخلو النموذج من مشاكل الارتباط الذاتي للأخطاء، من أجل أن يكون تقدير المعلمات متسقا، وللتحقق قمنا بمجموعة من الاختبارات التشخيصية لبواقي نموذج تصحيح الخطأ المقدر و كانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (07): نتائج الاختبارات التشخيصية ل نموذجARDL المقدر

الاختبار	Value	Prob-value
Breusch-Godfrey	**F-statistic = 2.426798**	**0.1201**
Jarque Berra	**6961051.**	**282480.4**
ARCH	**F-statistic = 1.372841**	**0.2539**
Ramsey RESET	**F-statistic = 1.748369**	**0.2057**

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجاتEviews10

- يشير اختبارJ-B(Breusch-Godfrey) إلى عدم وجود ارتباط تسلسلي للأخطاء باعتبار أن قيمة الاحتمال المقابل للإحصائيةF أكبر من مستوى معنوية 5% .
- تشير إحصائيةJarque-Bera (J-B) إلى أن البواقي تتبع توزيعا طبيعيا باعتبار أن قيمة الاحتمال أكبر من مستوى معنوية5.%
- تشير الإحصائية (ARCH) إلى ثبات في تباين الأخطاء باعتبار أن قيمة الاحتمال المقابل للإحصائيةF أكبر من مستوى معنوية5%
- تشير الإحصائيةRamsey R-REST RESET إلى صحة الشكل الدالي للنموذج باعتبار أن قيمة الاحتمال أكبر من مستوى معنوية5%.

6. اختبار استقرار النموذج(Stability Test)

يتم ذلك من خلال اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): اختبار استقرار النموذج

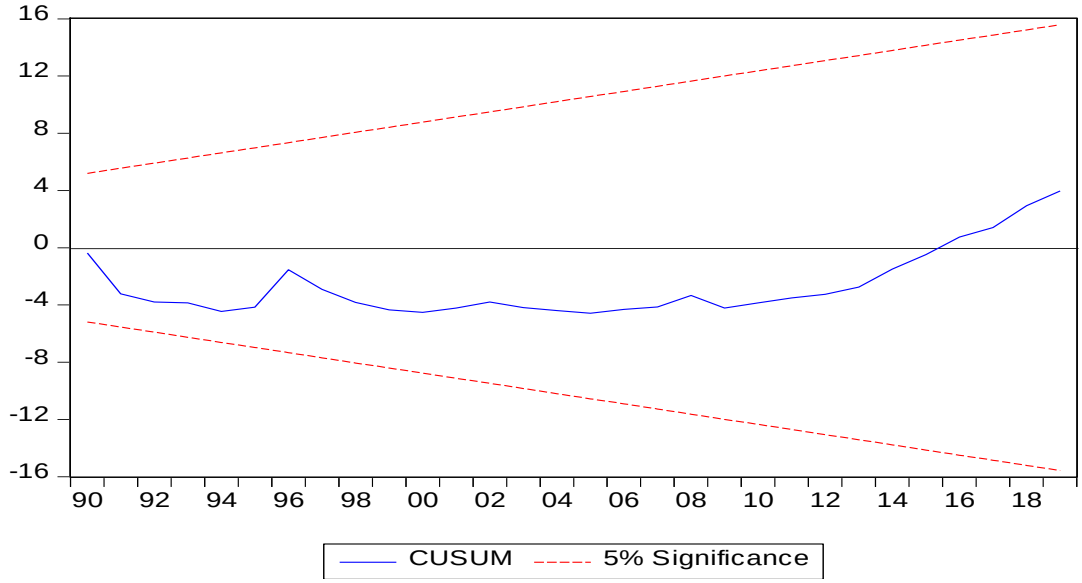

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Eviews10

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن المنحنى ضمن الحدود الحرجة 5% وهذا يبين أن هناك انسجام واستقرار بين نتائج تقدير النموذج في الأجل الطويل ونتائج الفترة قصيرة المدى.

خاتمة:

لقطاع السياحة دورا هاما في التنويع الاقتصادي من خلال البرامج التنموية التي من شانها أن تدفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام والخروج من الاقتصاد المعتمد على المورد الوحيد وهو النفط، بالنسبة للجزائر يعتبر القطاع السياحي من البدائل المهمة في تنويع الاقتصاد الوطني الجزائري حيث يساهم هذا القطاع في التوظيف والناتج المحلي الإجمالي بنسب متفاوتة مقارنة مع القطاعات الأخرى.

ومن أهم النتائج التي يمكن استخلاصها ما يلي:

- تمتلك الجزائر مقومات سياحية متنوعة إلا أن استغلال هذه المقومات بعيد عن المستوى المطلوب بسبب التأخر الكبير الذي عرفته ترقية قطاع السياحة على غرار ما قامت به الجارتان تونس والمغرب؛
- أكدت النتائج على وجود علاقة طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي وإيرادات القطاع السياحي، أي أن القطاع السياحي من أهم أسباب تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة ثراء البلدين، وهذا مايبرر الدور الفعال الذي يلعبه هذا القطاع كمخرج لاقتصاد البلدين وخاصة الجزائر (دولة ريعية) من شبح الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها البلدين نظرا لتراجع أسعار النفط في الاقتصاد العالمي.

ومن خلال هذه الدراسة يمكننا الخروج بالتوصيات التالية:

- ضرورة الاهتمام أكثر بالقطاع السياحي باعتباره من أهم القطاعات التي لها قدرة كبيرة في دفع وتيرة التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي خاصة على المدى البعيد؛
- العمل على زرع الفكر السياحي والثقافة السياحية لدى الأفراد باعتبارهم من عناصر الجذب السياحي المهمة؛
- العمل على توفير بيئة ملائمة للاستثمارات المحلية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية في قطاع السياحة، لما له من أهمية بالغة في تحقيق عوائد وأرباح على المستثمرين من جهة والحد من البطالة من خلال توفير فرص عمل جديدة في هذا القطاع؛

- الاستغلال الأمثل للإمكانيات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر، والاستفادة من تجارب غيرها من الدول الناجحة في مجال السياحة كتونس؛
- توجيه وسائل الإعلام والإشهار لخدمة القطاع السياحي وتوسيع نطاقه بإقامة الملتقيات، النشريات، الأفلام، التلفزيون، لإمكانية التعريف بالمنتوج السياحي لكلا البلدين عبر هذه القنوات التسويقية داخل البلد وخارجه.

الهوامش والمراجع

Paterne, N. (2013). Diversification économique territoriale: enjeux, déterminants, stratégies,modalités, conditions et perspectives. , Thèse de doctorat, 82. , Université du Québec à Chicoutimi.

الجلاد ,ا .(2002) .السياحة المتواصلة البيئية .Vol)ط .(1)مصر :عالم الكتب.

بلقلة ,إ .(2014/2015) .سياسات الحد من الآثار الإقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط -مع الإشارة لحالة الجزائر .أطروحة دكتوراه .تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، :جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

خنشول ,د .(2020) .التنويع الاقتصادي في الجزائر :الواقع وإمكانية التحقيق .مجلة دراسات اقتصادية.01 ,

عنون ,س .ج .(2020) .مقومات و أفاق النهوض بقطاع السياحة في الجزائر بناءا على مؤشرات الفترة الممتدة بين .2018-2008مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية.02 ,

عواد ,ن .ذ .(2014) .متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر .مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية.12 ,

ملوخية ,أ .ف .(2007) .التنمية السياحية .Vol)ط .(1)مصر :دار الفكر الجامعي.